المنصات الإلكترونية في الجزائر: الواقع والتحديات
البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نموذجا

Electronicplatformsinalgeria: Realityandchallenges Electronicpublicprocumentportalasa Model

حرفوش مداني[1]، كريبش نبيل [2]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد الصديق بن يحي (الجزائر)، madani.harfouche@univ-jijel.dz

[2] كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد الصديق بن يحي (الجزائر)، kribeche.nabil@univ-jijel.dz

مخبر حماية وترقية الأسرة وحقوق المرأة والطفل

تاريخ الإرسال: 2023/06/21 **تاريخ النشر: سبتمبر/2023**

الملخص:

تعتمد التنمية الإقتصادية على كثير من المرتكزات التي تعد الإدارة الإلكترونية مع التطور الكبير للتكنولوجيا أحد آلياتها. وعليه هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر ودور المنصات الإلكترونية في تحقيقها، والكشف عن الإجراءات والآليات والجهود التي تم اتخاذها في إطار مشروع الجزائر الإلكترونية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2020 – 2024 من أجل تفعيل دور المنصات الإلكترونية وترقية الرقمنة وصولا لتحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر من خلال تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية.

وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق أهداف الإدارة الإلكترونية بالجزائر يتم من خلال تنمية إدارية فعالة تعتمد أحدث أبجديات وتقنيات الرقمنة ومن خلال تفعيل دور المنصات الإلكترونية كأداة مساهمة في التنمية الإقتصادية عموما وقطاعي الاستثمار والتنمية المحلية بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: المنصة الإلكترونية؛ الإدارة الإلكترونية؛البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

Abstract:

Economic development depends on many pillars of which electronic management, is one of its mechanisms. Accordingly, this study aimed to know the impact and role of electronic platforms in achieving it, and to reveal the procedures and efforts that were taken within the framework of the e-Algeria project and the economic recovery program for the period 2020-2024 in order to activate the role of electronic platforms in order to achieve economic development in Algeria by encouraging investmentand achieve local development.

The study concluded that achieving the goals of electronic administration in Algeria is achieved through effective administrative development that adopts thedigitization techniques and by activating the role of electronic platforms as a tool contributing to economic development and the investment and local development sectors in particular.

Keywords: Electronic platform; Electronic management;Electronic public procument portal.

المؤلف المرسل: حرفوش مداني،madani.harfouche@univ-jijel.dz

مقدمة:

تعد التنمية الاقتصادية هدفا أساسيا تسعى جميع الدول والحكومات إلى تحقيقه، وذلك لما تكتسيه من أهمية بالغة في التأثير على الحياة السياسية والاجتماعية. كما تعتبر من بين المفاهيم الأكثر تداولا والأكثر غنى في دلالاتها، فمن الباحثين من ينظر إليها على أنها مفهوم يخص قطاعات الإنتاج والاستثمار والتبادل والتوزيع، ومنهم من يعطي لها دلالة معادلة لمفهوم الناتج الوطني الإجمالي، ومنهم من يراها كل ما يتضمن تنمية قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والاستثمار.

ويعد الاستثمار أحد أهم أوجه النشاط الاقتصادي ويضطلع بدور هام في عملية التنمية الاقتصادية للدولة. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت اهتماما لموضوع الاستثمار وأعطته مكانة رائدة في عملية التنمية المحلية بالخصوص، وقد سعت جاهدة إلى تشجيع الاستثمار وعمدت منذ الاستقلال تدريجيا إلى إصدار العديد من النصوص القانونية المنظمة للاستثمار هدفها تشجيعه وترقيته.

لكن الإجراءات البيروقراطية المتبعة في مجال الاستثمار والصفقات العمومية تعرضت للعديد من الانتقادات بسبب ما يشهده العالم من تطور مذهل في مجال المعلومات ونقل التكنولوجيا، ترتب عنه تقنيات عالية الدقة بوسائل وأجهزة تتميز بخاصة السرعة الكبيرة في نقل وتخزين ومعالجة البيانات والمعطيات والمعلومات، وكذا نتج عن هذا التطور إجراء العمليات الإدارية والتنموية والاستثمارية وإبرام الصفقات العمومية دون الاعتداد بالبعد الزماني والمكاني، فقد قلصت المسافات وتقاربت الأزمنة حتى صار العالم بمثابة قرية.

من هذا المعطى بدأت الدول تتنافس على التسلح المعرفي والتكنولوجي وامتلاك القدر الكافي منه وتطبيقه على مختلف قطاعاتها، وذلك لتحسين مردودية المرافق العامة، من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية من حيث التخلص من التعقيد البيروقراطي وسهولة الأداء، ومن ثم ظهرت فكرة الإدارة بلا أوراق أو الإدارة الإلكترونية.

وتعد الإدارة الإلكترونية من المفاهيم الجديدة التي ظهرت نتيجة التغيرات التي طرأت على الساحة العالمية وكان للتطور التكنولوجي والمعرفي النصيب الأكبر في ولادتها. وهي مصطلح يعني: استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات، وهي مدخل تكاملي لاستثمار الجهد والوقت والحيز والكينونة الاقتصادية وتعزيز الخدمة وتحقيق الرضا للجميع. وتعرف أيضا بمعنى استخدام وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في تسيير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة.

وقد تبنت الجزائر العديد من المحاولات لتكريس وإحلال الرقمنة، ويعد مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 نموذجا نوعيا في التحول الرقميفي أوسع جوانبه، من خلال ما تضمنه من مقاربات وميكانيزمات تهدف إلى مواكبة مظاهر الإصلاح الإداري والاقتصادي الحقيقي والتنمية الرقمية المنشودة والرفع من جودة أداء الإدارات من خلال تدعيمها بالخدمات الرقمية والوصول إلى التنمية الإدارية والاقتصادية.

هذا، ويعتبر ما قامت به كلا من الوزارة الأولى ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية من خلال تجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة المرافق العامة وتشجيع الاستثمار والشفافية في إبرام الصفقات العمومية في إطار مشروع الجزائر الإلكترونية، صورة من صور التنمية الرقمية والاقتصادية التي اعتمدت بالأساس على المنصات الإلكترونية.

وتمثلت أهداف الدراسة في العناصر التالية:

- التأصيل النظري والمفاهيمي لمصطلح الإدارة الإلكترونية والاستثمار والمنصات الإلكترونية.
- التعرف على استعداد وجاهزية الإدارة الجزائرية للرقمنة في مجال الاستثمار والصفقات العمومية.
- رصد الصعوبات التي تواجه عمل البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في ظل البيروقراطية والأمية الإلكترونية.

وتأتي أهمية الدراسة من ضرورة مواكبة التغيرات والتوجهات العالمية نحو بناء المنظمات الرقمية والتحول نحو الرقمنة، ومسايرة التطور الكبير في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فضلا عن الحاجة الملحة والضرورية لمسايرة الجزائر للجهود والمشروعات القائمة في مجال رقمنة قطاع الاستثمار وتسريع وتيرة إبرام الصفقات العمومية بما يخدم التنمية.

انطلاقا مما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول التساؤل عن: **مادور المنصات الإلكترونية كأداة لتحقيق أهداف الإدارة الإلكترونية في الجزائر في قطاع الاستثمار والصفقات العمومية؟**

ويندرج ضمن هذه الإشكالية السؤالين التاليين:

- ما مفهوم كل من: الإدارة الإلكترونية والمنصة الإلكترونية والاستثمار؟

- ما دور البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في تحقيق أهداف الرقمنة وصولا إلى التنمية الاقتصادية في مجال الاستثمار؟

هذا، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والمعلومات المتعلقة مصطلحات الدراسة، وذلك عبر مجموعة من القراءات والمطالعات للدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع ، ومحاولة استعراض التجربة الجزائرية في هذا مجال الصفقات العمومية من خلال دراسة كل ما يتعلق بالبوابة الجزائرية للصفقات العمومية.

وقد ارتأينا أن نعالج هذا الموضوع، وفق خطة منهجية من خلال المحاور التالية:

- **المحور الأول:** الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية والمنصات الرقمية (الإلكترونية) والاستثمار.
- **المحور الثاني:**البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نموذج عملي للمنصات الإلكترونية لتجسيد أهداف الإدارة الإلكترونية في قطاع الاستثمار بالجزائر.

1- الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

1.1- الإدارة الإلكتـــرونيـــة

لقد أدى التطور السريع لتقنيات المعلومات والاتصالات إلى بروز أنموذج ونمط جديد من الإدارة في ظل التنافس والتحدي المتزايد أمام الإدارات البيروقراطية كي تحسن من مستوى أعمالها وجودة خدماتها، وهو ما اصطلح على تسميته "بالإدارة الإلكترونية" أو "بالإدارة الرقمية"، أو "إدارة الحكومة الإلكترونية". وإذا كان البعض قد ربط ظهور الإدارة الإلكترونية بتطور التجارة والأعمال الإلكترونيين وانتشار شبكة الانترنت، فإن بعض الدراسات ترى أن الاهتمام بهذا النوع من الخدمة قد بدأ مع اهتمام الحكومات وتوجهها نحو تحقيق شفافية العمل، وتعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

1.1.1 تعريف الإدارة الإلكترونية

يعد مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات العلمية المستحدثة في مجال العلوم السياسية، ظهر في البداية في الولايات المتحدة الأمريكية. وتعرف بأنها تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات مما يؤدي إلى دعم واستمرار العلاقات فيما بينهم، من خلال استخدام شبكات الاتصال الإلكترونية، وعموما كل نظم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

ويعتبر البنك الدولي من السباقين في وضع تعريف للإدارة الالكترونية حيث ذهب إلى القول بأنها:

"مصطلح يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية مسائلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية للحكومة ويقضي على الفساد، وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة"[1].

وتعرف على أنها تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات مما يؤدي إلى دعم واستمرار العلاقات فيما بينهم، من خلال استخدام شبكات الاتصال الإلكترونية، وعموما كل نظم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بغية تعزيز دور الإدارة الإستراتيجية، وتحسين العملية الإنتاجية، وزيادة فعالية الأداء في الإدارة، وإنجاز العمل بها بسرعة وبأقل التكاليف[2].

الإدارة الإلكترونية هي عملية مكننة جميع مهام وأنشطة المؤسسة الإدارية، بالإعتماد على جميع تقنيات المعلومات الضرورية، للوصول إلى تحقيق أهداف الإدارة الجديدة في تقليل استخدام الورق وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين والإنجاز السريع والدقيق للمهام والمعاملات لتكون كل إدارة جاهزة لربطها بالحكومة الإلكترونية لاحقا[3].

الإدارة الإلكترونية أكثر من مجرد موقع إلكتروني على الانترنت، وهي تمثل شكلا من أشكال الأعمال الإلكترونية التي تشير إلى العمليات والهياكل التي تتفق مع إمداد الخدمات الإلكترونية للمواطنين ومؤسسات الأعمال على حد سواء، بمعنى أنه يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها تمثل التطبيق الإلكتروني في الخدمات الذي يؤدي إلى التفاعل والتواصل بين المؤسسة والزبائن، وبين الحكومة والأعمال، والقيام بالعمليات الداخلية والترابط بين الأعمال بعضها ببعض إلكترونيا، بغية تبسيط وتحسين أوجه الإدارة البيروقراطية بين بالمواطنين والأعمال على حد سواء[4].

مما سبق، نلاحظ تباينا واضحا في تعريف الإدارة الالكترونية، وهذا يعد نتيجة حتمية لاختلاف طريقة التعاطي مع المفهوم من جهة، والاختلاف في المنطلقات وزوايا التحليل من جهة أخرى. ذلك أن مفهوم الإدارة الالكترونية أوسع وأشمل من كونه مجرد حواسيب وبرمجيات وغيرها من التقنيات، حيث أنها تمثل إدارة شاملة لمختلف أوجه العمليات اللوجيستية والأعمال الالكترونية والعلاقات العامة، وعرض التكنولوجيات الخاصة بتقديم الخدمة العامة وضبط طلبات الحصول عليها وتلبية حاجيات عميل الإدارة.

2.1.1 أهداف الإدارة الإلكترونية

إن الإدارة الإلكترونية بوصفها أسلوبا إلكترونيا للإدارة، فهي تهدف إلى توفير منظومة عمل متكاملة بما يحقق تقديم أرقى وأفضل الخدمات للمستفيدين، إضافة إلى الاستغلال الأمثل لموارد المنظمة. إن الهدف الأساسي من تطبيق الإدارة الإلكترونية هو الاستفادة من المميزات التي تتيحها، والتي تتمثل فيما يلي[5]: التقليل من التعقيدات الإدارية وتحقيق الإفادة القصوى لعملاء المنظمة. إضافة إلى توظيف تكنولوجيا المعلومات لدعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين والموظفين والمسؤولين.

وعموما فإن الأهداف الأساسية للإدارة الإلكترونية تتمثل في[6]:

-محاربة البيروقراطية والقضاء على تعقيدات العمل اليومية.
-تبسيط الإجراءات بشكل يسمح بتقديمها إلكترونيا.
-الوصول بالخدمات الإلكترونية إلى أقصى المواقع الجغرافية ومناطق الظل.
-تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات والمعلومات.
-تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية.

-الوصول إلى إدارة بصفر ورق.

3.1.1 خصائص الإدارة الإلكترونية

تتم المعاملات في ظل الإدارة الإلكترونية إلكترونيا وهذا ما يجعلها إدارة جديدة تتمتع بالسمات التالية[7]:

* إدارة بدون ورق فقد انتهى عهد الأوراق الكثيرة وحل محله الأرشيف الإلكتروني والمتابعة الآلية.

* إدارة بلا زمان، حيث أن الخدمة مستمرة طوال اليوم لذلك لابد من خلق آليات للاتصال بالغير.

* إدارة بلا تنظيمات جامدة ونعني بها المؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

* إدارة بلا مكان، حيث يتم تعيين الموظفين والتخاطب معهم وإرسال الأوامر والتعليمات والإشراف على الأداء وإقامة الندوات والمؤتمرات من خلال الشبكة الإلكترونية للإدارة، بالإضافة إلى إمكانية عرض مختلف المعلومات على شبكات الانترنت.

* إدارة بلا أرشيف ورقي، حيث يتم استبداله بنظام أرشفة إلكتروني، مع ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة، ونشر الوثائق لأكثر من جهة في أقل وقت ممكن والاستفادة منها في أي وقت كان.

* غياب عامل العلاقة المباشرة بين طرفي وأطراف المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء.

* التقليل من التعقيدات الإدارية وتسريع إنجاز الأعمال، وتسهيل عمليات خزن واسترجاع المعلومات.

* القدرة على استيعاب أكبر عدد من العملاء في وقت واحد، دون الحاجة للانتظار في صفوف طويلة تعرقل العمل الإداري.

* تقليل كلفة الإجراءات الإدارية وزيادة كفاءة عمل الإدارة.

* تعميق مفهوم الشفافية والابتعاد عن المحسوبية والبيروقراطية وكسب ثقة المواطنين من خلال تحسين مستوى الخدمات وإتباع معايير الجودة.

هذا، وأهم خاصية من الخصائص هي تحقيق الشفافية والتي تعتبر خاصية كاملة داخل المنظمات الإلكترونية كمحصلة لوجود الرقابة الإلكترونية، التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات،إذ تعتبر بأنها الجسر الذي يربط بين المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات المسؤولية عن مهام الخدمة العامة[8].

2.1مدخل إلى المنصات الإلكترونية

مما لاشك فيه أن العالم اليوم يسير وفقا لقواعد العصر المعلوماتي أو الرقمي، الذي يتطلب تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة القطاعات. لذلك سعت الدول إلى استغلال مزايا هذه التكنولوجيا من خلال تأسيس منصات إلكترونية اختلفت وظائفها وتعددت فوائدها، وهذه المنصات تعد من أهم معالم تطبيق الإدارة الإلكترونية من أجل تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.

1.2.1 تعريف المنصات الإلكترونية

قبل الخوض في تفاصيل المنصات الإلكترونية (الرقمية)، يتوجب البحث عن التعريف المناسب للمنصة الإلكترونية، وسننطلق من تعريف المنصة والتي عرفت على أنها: "المكان الذي يجتمع فيه مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة بموجب قواعد اشتباك محددة بوضوح، من أجل تبادل الأفكار والسلع والخدمات وأي شيء آخر يمكن تبادله بين شخص وآخر، أو أجهزة الكومبيوتر أو الآلات أو الأجهزة التي تعمل بالنيابة عن البشر"[9].

وعرفت كذلك على أنها: "النظم الذي يمكن برمجتها وبالتالي تخصيصها من قبل المطورين الخارجيين والمستخدمين، وبهذه الطريقة يتم تكييفها لاحتياجات لا حصر لها، والمرونة التي توفر القدرة الإبداعية، والمنافذ التي لم يتمكن المطورون الأصليون للمنصة من التفكير فيها".

أما تكنولوجيا المنصة عادة ما تشير إلى نظام تشغيل الكومبيوتر، وغالبا ما يستخدم مصطلح منصة عند الإشارة إلى أي نوع من أنظمة الكومبيوتر له برنامج معين"[10].

هذا، وتعرف المنصات الإلكترونية (الرقمية) على أنها برامج تستخدم لاستضافة تطبيق أو خدمة ما تعمل وفق نظام التشغيل وتنسيق البرامج التي تستخدم مجموعة من التعليمات لمعالج معين. وهي أرضيات للتكوين والعمل والتواصل والتفاعل والخدمة عن بعد، قائمة على تكنولوجيا الويب وتتكون من عرض تقني وتجاري متماسك من أجل النفاذ إلى عالم من الخدمات البعيدة التفاعلية أو غير التفاعلية التي يمكن بثها أو توفيرها على الخط والتي يمكن أن تخضع إما للدفع أو تكون مجانية، والوصول إليها إما محدود وغير محدود. ويعتمد هذا العرض على تطوير مجتمع من المستخدمين مع كل من مشغل المنصة بإنشاء رابط رسمي ومباشر (عقد مع الفرد)، وبالتالي فإن العرض يجمع معا مجموعة من شبكة الانترنت، والتلفزيون، أو حتى المهاتفة والخدمات[11].

وجاء في مجلة هارفارد للأعمال(Harvard business review) أن المنصة الرقمية نموذج أعمال قائم على استخدام التكنولوجيا، سهل الاستخدام، يسهل تبادل المعلومات والبضائع والخدمات بين الأطراف المختلفة، ويسمح بالتواصل الإلكتروني بين العديد من الأشخاص.

من جانب آخر، هناك من يتحدث عن البوابة الإلكترونية وهي موقع ويب يشكل نقطة البداية للاتصال بمواقع الويب الأخرى، وقد جاء اسم البوابة من وظيفتها كباب مفتوح يطل المرء منه على عالم المعلومات والفعاليات الأخرى التي توفرها الانترنت. وتتميز البوابة عن مواقع الويب بدرجة عالية جدا من التنظيم،إذ تتيح خدماتها المتكاملة الولوج بسهولة وسرعة إلى أهم المواضيع التي تحظى باهتمام الناس. وتحصل أغلب البوابات على تمويلها من الروابط الإعلانية التي تظهر فيها، وتقود هذه الروابط زوارَ البوابة إلى مواقع المعلنين أنفسهم.

تتطلب المنصة الإلكترونية شبكة متكاملة من المهندسين والمتخصصين في عالم الحوسبة والبرمجة، من أجل الاستعداد والمتابعة والتواصل دائما مع زوارها بطريقة تحقق الهدف المنشود الذي تم إطلاق المنصة من أجله. ونظرا لحجم التطور التكنولوجي الذي نشهده ونعيشه بطريقة لا مفر منها في العصر الحالي، فإن العديد من الخبراء والمتخصصين في عالم التكنولوجيا والويب أشاروا إلى أن المستخدمين مهتمون بالمنصات والبوابات الإلكترونية التي تقدم خدمات تفاعلية سيستمر في المستقبل، وهذا تهديد لقوة ونجاح المواقع الإلكترونية العادية التي تقدم معلومات فقط ولا يمكنها تقديم أي من الخدمات التفاعلية.

2.2.1 أنواع المنصات الإلكترونية

هناك عدد كبير من المنصات الإلكترونية على شبكة الويب، والتي من الممكن تصنيفها إلى[12]:

– المنصات العمودية وهي منصات تتناول شريحة محددة من الناس، إذ تركز المعلومات الموجودة فيها على هدف محدد، فمثلا يوجه بعضها للمهتمين بالحدائق، ويوجه آخر للمستثمرين. وقد انبثق من مفهوم المنصات العمودية نوع فرعي هو: منصات معلومات العمل التي تدعى بالمنصات المؤسسية وتتشارك هذه المنصات معلومات عن الشركات مثل: الميزانية، والتسعير، وتوقعات البيع، والعوائد، ومعلومات عن الزبائن، والأخبار، وذلك من مختلف المصادر الداخلية والخارجية.

– المنصات القطاعية التي تدعى أيضاً منصات الأعمال التي تخدم الأعمال وهي تشبه منصات معلومات العمل، ولكن الخلاف بينهما هو أنها تذلل الكثير من العقبات التي تقف عائقا أمام اجتماع الباعة والزبائن حول العالم لعقد الصفقات عبر الويب.

– المنصات الأفقية التي تقدم مجموعة واسعة ومتنوعة من المواد والمواضيع ذات الطابع العام، وتنضوي تحت هذه الفئة الكثير من البوابات التي نذكر منها: ياهو (Yahoo) ،و لايكوس (Lycos)، وألتا فيستا (AltaVista).

كما أنه للمنصات الرقمية العديد من الأنواع تبعا لنموذج العمل الذي تستخدمه والغاية التي صممت لأجلها، نذكر منها[13]:

* منصات التواصل الاجتماعي: مثل منصة فيسبوك (facebook) التي تستخدم نموذج العمل الإعلاني.

* منصات مخازن التطبيقات: مثل منصة غوغل بلاي (google play) التي تستخدم نموذج العمل التجاري الرقمي.
* منصات مشاركة الوسائط: مثل منصة يوتيوب (youtube) التي تستخدم نموذج أعمال الاشتراك.
* المنصات الخدمية: مثل منصة أوبر (uber) لخدمات التوصيل التي تستخدم نموذج أعمال الدفع حسب الاستخدام.
* منصات التسوق: مثل منصة أمازون (amazon) التي تستخدم نموذج أعمال التجارة الإلكترونية.

3.2.1 خصائص المنصات الإلكترونية

تتميز المنصات الإلكترونية بعديد الخصائص لعل أهمها:

1. المنصة الإلكترونية هي عبارة عن بيئة خاصة بجميع أنواع النشر سواء كان نشر معلومات أو نشر منتجات ويكثر فيها التفاعلات.
2. تهتم هذه المنصة بتوظيف جميع التقنيات الخاصة بالانترنت مع الإدارة المسؤولة عن نوع المحتوى الموجود على المنصة أو على وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي.
3. تساعد المنصات الإلكترونية على مشاركة المحتوى وعلى التبادل في الأفكار والمعلومات المختلفة.
4. توفر المنصات الإلكترونية إمكانية الوصول إلى جميع الفصول الرقمية المختلفة عن طريق السوشيال ميديا.
5. المنصة الإلكترونية تجمع بين إدارة المحتوي التي تريد نشره بين الناس للاستفادة منه مهما كان نوع هذا المحتوي وبين جميع شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة مثل انستجرام وتويتر وفايسبوك وغيرها من البرامج.
6. كان للمنصات الإلكترونية دور بارز في تحسين الخدمة العمومية من خلال تطبيقاتها على مستوى مختلف القطاعات الحكومية وفي مجالات عديدة من بينها الاستثمار والصفقات العمومية.

3.1 مفهوم وأهمية الاستثمار

يعد الاستثمار أحد أهم أوجه النشاط الاقتصادي ويضطلع بدور هام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي أولت اهتماما لموضوع الاستثمار وأعطته مكانة رائدةفي عملية التنمية، وقد سعت جاهدة إلى تشجيع الاستثمار وعمدت منذ الاستقلال تدريجيا إلى إصدار العديد من النصوص القانونية المنظمة للاستثمار هدفها تشجيعه وترقيته في ظل التحول الرقمي واستخدام المنصات الإلكترونية.

1.3.1تعريف الاستثمار

لتحديد مفهوم الاستثمار لابد من التطرق لتعريفه لغة، ثم لتعريفه الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية يحكمها وينظمها القانون، وبعدها نخلص لتحديد مفهومه القانوني[14]:

1.1.3.1التعريف اللغوي: يقال استثمر بمعنى استخدم ماله في مشروع ليدر ربحا، فالاستثمار هو الإنفاق في وجه من الوجوه لتحقيق ربح في المستقبل البعيد والقريب، أو استخدام المال وتشغيله بقصد تحقيق ثمرة هذا الاستخدام، فيكثر المال وينمو على مدى الزمن.

2.1.3.1التعريف الاقتصادي:الاستثمار هو تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يشمل إنشاء نشاط إنتاجي، أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة أو حيازة ملكية عقارية أو إصدار أسهم أو شرائها من الآخرين.

3.1.3.1التعريفالقانوني: اختلف الفقه وتباينت التشريعات الوطنية واختلفت الاتفاقيات الدولية في تعريفها للاستثمار، حيث يمكن القول أنه لا يوجد تعريف محدد جامع مانع للاستثمار.

وبالرجوع لقانون الاستثمار الجديد نجده لم يعرف الاستثمار وإنما عدد أنواعه والصور التي يتخذها في نص المادة 05 منه التي مضمونها[15]: يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

"المستثمر: كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا مقيما أو غير مقيم. بمفهوم التنظيم الخاص بالصرف، ينجز استثمارا طبقا لأحكام هذا القانون.

استثمار الإنشاء: كل استثمار منجز من أجل إنشاء رأسمال تقني من العدم باقتناء أصول بغرض إنشاء نشاط إنتاج السلع و/ أو الخدمات.
استثمار التوسع: كل استثمار منجز بهدف رفع قدرات إنتاج السلع و/ أو الخدمات عن طريق اقتناء وسائل إنتاج جديدة تضاف إلى تلك الموجودة. لا يخول اقتناء تجهيزات تكميلية ملحقة و/ أو مرتبطة طابع التوسع للاستثمار. وكذلك هو الشأن بالنسبة لاقتناء تجهيزات تجديد أو استبدال مماثلة لتلك الموجودة.
استثمار إعادة التأهيل: كل استثمار منجز يتمثل في عمليات اقتناء سلع و/ أو خدمات موجهة لمطابقة العتاد والتجهيزات الموجودة من أجل معالجة التأخر التكنولوجي أو بسبب الاهتلاك لقدمها والتي تؤثر عليها من أجل رفع الإنتاجية أو إعادة بعث نشاط متوقف منذ ثلاث سنوات على الأقل.

نقل أنشطة من الخارج: عمل التحويل الذي تقوم بموجبه مؤسسة خاضعة للقانون الأجنبي، لكل أو لجزء من أنشطتها من الخارج إلى الجزائر".

2.3.1 أهمية الاستثمار

للاستثمار أهمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[16]:

أ- من الناحية الاقتصادية:توفير السلع والخدمات وخلق مشاريع جديدة أو التوسيع في المؤسسة والإنتاج.إلى جانب تقليص الاستيراد وزيادة التصدير، وتحقيق تنمية شاملة ومتكاملة في جميع القطاعات.

ب- من الناحية الاجتماعية: توفير مناصب الشغل وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق حد معين من الرفاهية لأفراد المجتمع.

ج- من الناحية السياسية: التقليص من التبعية للخارج وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. واستغلال الثروات داخل البلاد. إضافة إلى حرية القرار في توجيه النشاط الاقتصادي من الضغوط الأجنبية.

3.3.1 تعريف وأهداف المنصة الرقمية للمستثمر

مسايرة للتحول الرقمي ورغبة من المشرع في دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع المجالات من أجل تحسين مستوى الخدمات و عصرنتها فقد تم استحداث منصة رقمية توضع تحت تصرف المستثمر، وهذا بموجب قانون الاستثمار الجديد رقم 22 – 18 الصادر في 24 جويلية 2022 وتناولها ضمن نص المادة 23 التي جاء فيها: "تنشأ منصة رقمية للمستثمر يسند تسييرها إلى الوكالة، تسمح بتوفير كل المعلومات اللازمة، لاسيما منها فرص الاستثمار في الجزائر، والعرض العقاري و التحفيزات والمزايا المرتبطة بالاستثمار وكذا الإجراءات ذات الصلة. وتسمح هذه المنصة الرقمية المتصلة بينيا بالأنظمة المعلوماتية للهيئات والإدارات المكلفة بالعملية الاستثمارية، بإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات والقيام بواسطة الانترنت بجميع الإجراءات المتصلة بالاستثمار. وتشكل المنصة الرقمية أيضا أداة توجيه ومرافقة لاستثمارات ومتابعتها انطلاقا من تسجيلها وأثناء فترة استغلالها. تحدد كيفيات تسيير هذه المنصة عن طريق التنظيم". وهذا ما يضع حدا للعراقيل التي كان يعاني منها المستثمر في ظل القوانين السابقة وخاصة عدم حصوله على المعلومات الكافية عن فرص الاستثمار قبل اتخاذ قرار الاستثمار في الجزائر[17].

تهدف المنصة الرقمية للمستثمر بحسب المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المحدد لتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها على الوجه الخصوص إلى[18]:

- التكفل بعملية إنشاء الشركات والاستثمارات وتبسيطها وتسهيلها.
- تحسين التواصل بين المستثمرين والإدارة الاقتصادية.
- شفافية الإجراءات التي يتعين القيام بها وكيفيات فحص ومعالجة ملفات المستثمرين.
- الإسراع في معالجة ملفات المستثمرين ودراستها من قبل الإدارات المعنية.
- السماح للمستثمرين بمتابعة ملفاتهم عن بعد.
- تحسين الخدمة العامة من حيث المواعيد ومردودية الأعوان وجودة الخدمة المقدمة.
- تحسين أداء المرافق العامة وجعلها أكثر إتاحة وذات ولوج أسهل بالنسبة للمستثمرين.
- تنظيم التعاون الفعال بين مصالح الإدارة المعنية بفعل الاستثمار.
- السماح بالتبادل المباشر والفوري بين أعوان الإدارات والهيئات المعنية.

وتكون بذلك متاحة للاستعمال لكل حامل مشروع ومستثمر يرغب على وجه الخصوص في:

أ – الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة الجوانب المرتبطة بإنجاز مشروعه.

ب – إنشاء مشروعه الاستثماري.

ج – الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار المنظومة التشجيعية للاستثمار، على النحو المنصوص عليه في التنظيم المعمول به.

2.البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نموذج عملي للمنصات الإلكترونية

باعتبار عصرنة الإدارة العمومية من أهم أولويات الحكومة في إطار الإدارة الإلكترونية، وباعتبار الخدمات العمومية من بين أهم الوظائف التي تقوم الإدارة العمومية بتقديمها، وجب قيام الإدارة العمومية بالاستعانة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل تحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين وللمتعاملين الاقتصاديين وكذلك إرساء الشفافية والنزاهة والديمقراطية في كل تعاملاتها الإدارية والخدماتية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، وفي كل المجالات، والتي من أهمها مجال الصفقات العمومية التي تعتبر ركيزة هامة لبناء الاقتصاد الوطني وتحديث وإنشاء هياكله القاعدية، بحيث أنها تعتبر نوع من أنواع التعاملات بين الإدارة العمومية وبين المتعاملين الاقتصاديين (العموميين والخواص)، وعليه قامت الحكومة الجزائرية بإصدار قرار ينشأ بموجبه بوابة إلكترونية خاصة بالصفقات العمومية من شأنها تسهيل تقديم وعرض الخدمات فيما يخص مجال الصفقات العمومية، وذلك من أجل عصرنة الإدارة العمومية وإدخال المعلوماتية في أداء المهام من جهة، وتقريب الإدارة من المواطن والمتعاملين الاقتصاديين وتحسين الخدمة العمومية من جهة أخرى.

1.2البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

في17 نوفمبر 2013، صدر القرار المحدد لمحتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية و كيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، والذي يبين محتوى هاته البوابة، كيفية تسييرها، كيفية تبادل المعلومات إلكترونيا بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين، إذ أن هاته البوابة تسمح بنشر ومبادلة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية وكذلك إبرام الصفقات العموميةبالطريقةالإلكترونية[19].

1.2 تعريف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

وتشكل البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية تقدما مهما في مجال تسيير الطلب العمومي في الجزائر. يتمثل الهدف منها في نشر و تبادل الوثائق و المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية بطريقة إلكترونية. وبالتالي، تقوم هذه العملية على الاستبدال التدريجي للوسائط المادية للمعلومات بملفات إلكترونية، لتكريس فعالية الإجراءات وتسهيل العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين والمصالح المتعاقدة.

هذا المنهج الجديد للعمل يطمح إلى تكريس إجراءات أكثر حداثة، بساطة، سهولة وسرعة. من جهة أخرى، الغاية الأسمى لهذه البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية هي توفير ضمان احترام أكبر لمبادئ حرية الوصول إلى الطلب العمومي، المساواة بين المرشحين وشفافية الإجراءات.

كذلك، وبفضل رقمنة الصفقات العمومية عن طريق هذه البوابة، يوفر هذا النظام مزايا أخرى حيث يسمح بـ[20]:مراقبة و معالجة جيدة لتسير النفقات العمومية من طرف مختلف الجهات المعنية، ومكافحة الرّشوة. إضافة إلى تعزيز المنافسة وتخفيض التكاليف.

من جانب آخر، أكد الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان في 23 ديسمبر 2021 أن البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية التي أشرف على انطلاقها الرسمي، ستسمح بـ"إسداء أكثر شفافية ومراقبة" وبـ"معالجة جيدة" لتسيير النفقات العمومية من قبل مختلف الجهات المعنية. وأوضح أن هذه البوابة الإلكترونية ستسمح بـ"مكافحة الرشوة وتعزيز المنافسة وتبسيط التسيير وتحقيق اقتصاد في النفقات وتحسين جمع المعطيات حول الصفقات العمومية"، كما "ستولد تنافسية أكبر ومعرفة أحسن للسوق بالنسبة لكل المؤسسات".

وبين في نفس السياق أن البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية تعتبر "خطوة هامة" ستمكن من "عصرنة الإجراءات وجعلها أكثر فعالية وستسهل خاصة العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين والمصالح المتعاقدة المعنية بالطرف العمومي". وأشار إلى أن هذه البوابة الإلكترونية تشكل أداة لرفع الطابع المادي لإجراءات إبرام الصفقات العمومية والتي تندرج بدورها ضمن إرادة رقمنة الحكومة وإقامة إدارة إلكترونية وتكريس شفافية الإجراءات ومكافحة الفساد والرشوة.

وتعرف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية بأنها عبارة عن قاعدة بيانات هدفها تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة أساسا: بالمصالح المتعاقدة، المتعاملين الاقتصاديين وملفاتهم الإدارية، الصفقات العمومية المعلن عنها، وتحديد التواريخ الهامة ذات العلاقة بالصفقة، بطاقات الإحصاء الاقتصادي للطالب العمومي، تبادل الوثائق والمعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين[21].

وهناك من يعرفها بأنها "ذلك الموقع المخصص لتبادل المعلومات في مجال الصفقات العمومية والذي يهدف إلى السماح بنشر وتبادل الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية، وإبرامها بالطريقة الإلكترونية، كما تستحدث بموجبها قاعدة بيانات تسمح عن طريق البوابة المعلوماتية بجمع المعلومات عن المصالح المتعاقدة، المتعاملين الاقتصاديين وملفاتهم الإدارية، الصفقات العمومية، بطاقات الإحصاء الاقتصادية للطلب العمومي، تبادل الوثائق والمعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين منشورات البوابة"[22].

تستمد البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية أهميتها من أهمية الصفقة العمومية في حد ذاتها، وذلك لكونها تشكل أداة لرفع الطابع المادي لإجراءات إبرام الصفقات العمومية وهو ما يعتبر وسيلة فعالة لتكريس

شفافية الإجراءات ومكافحة مختلف جرائم الفساد التي تهدد الصفقات العمومية، خاصة مع الانتشار الكبير لجرائم الفساد في الانترنت التي أصبح التحول الرقمي الوسيلة الفعالة لمكافحتها والوقاية منها[23].

2.2وظائف البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

للاستفادة من هذه البوابة الإلكترونية، وتخطي عراقيل ومعوقات الطريقة التقليدية في إبرام الصفقات العمومية، أعطى لهذا الموقع المتخصص مجموعة من الوظائف المهمة تعمل على تطوير الخدمات العمومية وتساهم في تحسين العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين والمصالح المتعاقدة، وفي هذا المجال يمكن تحديث هذه البوابة لمواكبة التطورات التقنية في مجال إبرام الصفقات العمومية، وتتجلى هذه الوظائف في ما يلي[24]:

أ/ النشر الإلكتروني

يمكن القول عن النشر الإلكتروني بأنه"هو عملية الاختزان الرقمي للمعلومات مع تطويعها وبثها وتوصيلها وعرضها إلكترونيا أو رقميا عبر شبكات الاتصال، وهذه المعلومات قد تكون على شكل نصوص، صورة،أو رسومات يتم معالجتها آليا. إذن حسب هذا التعريف فالنشر يمر بمراحل أولها الاختزان الرقمي للمعلومة الخاصة بالصفقة العمومية، ثم مرحلة المعالجة الآلية والتطويع وتأخذ شكل نصوص أو صور، بعدها تأتي مرحلة البث والعرض ووضعها تحت تصرف المستخدمين والمهتمين.

وبتأملنا لنص المادة 204 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 نجده يلزم المصالح المتعاقدة بأن تضع وثائق الدعوة على المنافسة تحت تصرف المتعهدين والمرشحين للصفقات العمومية، بالطريقة الإلكترونية عبر البوابة الإلكترونية، حسب جدول زمني يحدد بموجب قرار من وزير المالية، وطبعا رد المتعهدون على الدعوة إلى المنافسة سيكون عبر البوابة وينشر.

فالنشر في البوابة الإلكترونية يساعد ويسهل تلبية حاجيات المتعاملين والمهتمين للاطلاع على المعلومات المراد الوصول إليها بكل ثقة وأمان مع السرعة واختصار الوقت ودون تكلفة.

ب/ التسجيل

تنص المادة 4 من قرار الوزير المكلف بالمالية الصادر في 17 نوفمبر2013 على وجوب التسجيل من طرف المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين في البوابة الإلكترونية، فتتولى هذه الأخيرة بتخصيص لهم حسابات إلكترونية خاصة بعد ملأ استمارة التسجيل وإمضائها وإرسالها إلى مسير البوابة الإلكترونية، مع شرط امتلاك بريد إلكتروني حتى يسمح للمهتم بالدخول إلى البوابة وإتمام عملية التسجيل أو الاستفادة من أي خدمة تقدمها البوابة.

ج/ البحث

تعد البوابة الإلكترونية الآلية المثالية والفعالة في تلبية الحاجات وتقديم الخدمات للمهتمين بالصفقات العمومية فيما يخص الحصول على المعلومات وذلك عن طريق وظيفة البحث التي تقوم بها

البوابة، فهذه الوظيفة توفر للمستخدمين وسيلة العثور على المحتوى من خلال تحديد كلمات ومصطلحات معينة، فتسرع وتسهل العثور على المحتوى دون عناء بالبحث في مواقع الويب.ومنه يمكن القول أن البوابة الالكترونية تمنح حرية الوصول إلى المنشورات الخاصة بها.

وللعلم أن وظيفة البحث تتم بالمطابقة بين البيانات المراد العثور عليها والتي تم إدخالها من قبل الشخص الباحث عن المعلومة، والبيانات الموجودة داخل قواعد البيانات التي توجد ضمن أنظمة البحث في البوابة الإلكترونية، فتتم العملية بشكل سريع وآلي، فتختار المعلومة المتطابقة وتتاح وتعرض للمستخدم.

3.2مبادئ إبرام الصفقات العمومية الإلكترونية

هناك جملة من المبادئ الواجب مراعاتها عند إبرام الصفقات العمومية من خلال البوابة الإلكترونية تتمثل فيما يلي[25]:

أولا– سلامة الوثائق المتبادلة إلكترونيا: من أهم المبادئ الواجب مراعاتها عند تصميم البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية الحرص على أن تضمن صيغا وأشكالا لرقمنة الوثائق المكتوبة وعدم المساس بسلامتها، وتوقيع الوثائق بطريقة إلكترونية مؤمنة، دون إغفال شرط احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها والتعرف على هوية المتعاملين الاقتصاديين والتأكد منها.

ثانيا– سرية الوثائق المتبادلة بالطريقة الإلكترونية: حيث تتم حماية الوثائق المتبادلة بالطريقة الإلكترونية عن طريق نظام ترميز الوثائق مع الحرص دائما على احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

ثالثا– سهولة تتبع المستجدات والأحداث: وهو الأمر الذي يتوفر من خلال إنشاء صحيفة للأحداث تسمح بمتابعة تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، مع ضرورة تسليم وصل استلام العروض لكل عرض يرسل بالطريقة الإلكترونية أو على حامل مادي إلكتروني تاريخ وتوقيت الوثائق المتبادلة بالطريقة الإلكترونية.

رابعا– استحداث نظام تأمين الأرشيف بالطريقة الإلكترونية: وذلك بطريقة تمكن كل متخصص ومهتم من الرجوع إليها، خاصة في المجال الرقابي لتسهيل الرقابة على المراقبين والمحاسبين خاصة في مجال المحاسبة العامة، وتحديد الغلاف المالي لكل مشروع بشكل حقيقي بعيد عن تضخيم الفواتير، اعتمادا على أساليب متطورة لحفظ المستندات والوثائق وأرشفتها وذلك حسب سعة الذاكرة الرقمية وتطور برمجيات التخزين وحفظ واسترجاع المعلومات والوثائق[26].

4.2 الطرق الحديثة لإبرام الصفقات العمومية الإلكترونية

تتمثل الأساليب الحديثة لإبرام الصفقات العمومية الإلكترونية في المزايدات الإلكترونية والمناقصات الإلكترونية وهذا ما سنتناوله على النحو التالي[27]:

أولا– المزايدات الإلكترونية: يقصد بها الإجراء الذي يتقدم بموجبه المرشح لإبرام الصفقة العمومية عن طريق وسيط إلكتروني، وفي مدة زمنية يحددها الشخص العام ويعلم بها جميع المرشحين. ولقد ظهر هذا النوع من المزايدات لأول مرة في هولندا، إذ يتقدم المرشحون بعطاءاتهم في مظاريف مغلقة وبطريقة سرية إلى الإدارة، ويقوم محافظ البيع بالمزاد العلني بالإعلان عن بدء المزاد العلني عن طريق شبكة الانترنت، ثم يبدأ التنافس بين المترشحين حتى التوصل إلى الثمن الأعلى وثبات المزاد على ذلك. والجدير بالملاحظة أنه يتوجب على الإدارة في أسلوب المزايدات الإلكترونية إتباع جميع الإجراءات الخاصة بالإعلان عن المزايدة، فضلا عن إتباع إجراءات الممارسات والتحاور التنافسي والاتفاق المباشر.

وتقوم إجراءات المزايدات الإلكترونية من خلال التزام الإدارة بالإعلان عن المزايدة عن طريق شبكة الانترنت، يتضمن هذا الإعلان موضوع المزايدة، مع ضرورة ذكر كل المعلومات والشروط الفنية والقانونية ولاسيما المدة التي تجري المزايدة خلالها، فضلا عن تاريخ بدء المزايدة والثمن المبدئي للعقد، أما إذا كانت المزايدة محدودة، فيتطلب الأمر القيام بنشر قائمة المرشحين على شبكة الانترنت. أما بالنسبة لتقديم العطاءات فإنه وتأسيسا على هذا الأسلوب فإن الأمر يستوجب إرسال المرشحين توقيعاتهم الإلكترونية، ويجب على الإدارة توفير الحماية لهذه التوقيعات.

ثانيا– المناقصات الإلكترونية: تعتبر الأسلوب الأكثر استخداما في التعاقد الإداري وهي الإجراءات التي رسمها القانون للوصول إلى أفضل المتنافسين سعرا وشروطا للتعاقد معه، وتعرف المناقصة أو طلب العروض في المرسوم 15/ 247 بأنها إجراء يستهدف الحصول على عدة عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أفضل عرض.

وعلى هذا الأساس فطلب العروض الإلكتروني هو إجراء يتم عن طريق استعمال الانترنت أين تفصح الإدارة عن إرادتها لإبرام العقد عن طريق المناقصة الإلكترونية. فالإدارة هنا طرف أساسي من خلال الإفصاح عن إرادتها وذلك بالدعوة للتعاقد بتحديد نوع العقد المراد إبرامه ووجود الإعلان الذي يظهر النية الصريحة في التعاقد. ويتعين من هذا الإشارة إلى أنه لا يوجد نموذج وحيد لعقد الدخول وإنما توجد صور عديدة للعقود حيث تتم المشاركة في هذا العقد الإلكتروني عن طريق شبكة الاتصال.

5.2 البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية تحديات ونتائج

لقد حاولنا في هذا المحور تسليط الضوء على البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية كمظهر من مظاهر التنمية الرقمية وتجسيدا لأهداف الإدارة الإلكترونية، وتوصلنا إلى وجود تحديات تواجه عمل هذه البوابة، مع أن هذه التحديات لم تكن حاجزا لتحقيق نتائج تأكد تجسيد هذه البوابة لبعض أهداف الإدارة الإلكترونية.

1.5.2 البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية تواجه البيروقراطية والتحديات

كانت الإدارة الجزائرية تعيش حالة من الانغلاق البيروقراطي الذي أفرز طبقة جديدة أضحت هي التي تمثل السلطة داخل الإدارة وليست السلطة السياسية هي التي تمثل السيادة، وتزامن نشوء وتطور المظاهر البيروقراطية في الجزائر بموازاة مع التقهقر الاقتصادي وعجز الأجهزة الإنتاجية على تحقيق فوائض مالية، السبب الذي جعل من الجهاز البيروقراطي للدولة ينفرد بمهمة الإصلاح في مختلف المجالات بما فيها قطاع الاستثمار، بالرغم من أن جميع الحكومات الجزائرية قد تعرضت في محتوى برامجها إلى خطورة البيروقراطية وطرح مقابلها الإصلاح الإداري الشامل لمعالجة أزمات الإدارة الجزائرية، بل انتشرت أمراض في مختلف التنظيمات الإدارية نذكر منها[28]:الإهمال وسوء معاملة طالبي الخدمة العمومية. وبروز ظاهرة المحسوبية والواسطة وتأثيرها على مبدأ تكافؤ الفرص. إلى جانب استغلال وسائل وأدوات الدولة للكسب غير المشروع وتعطيل مصالح مختلف الإدارات المكلفة بإنجاز مختلف المشاريع.

هذا ولعل من أهم العوامل والأسباب التي ساهمت في نشوء ظاهرة البيروقراطية في الإدارة العمومية للجزائر نذكر ما يلي[29]:فشل أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية في تأدية وظائفها ونقص التأطير وعدم العناية بالتكوين. إلى جانب الجمود في أنماط التسيير وبقاء ظاهرة الروتين.

وإذا افترضنا إمكانية مطلقة لتطبيق الرقمنة لترشيد وتحسين الخدمة العمومية وتشجيع الاستثمار في الجزائر، فإنه مع ذلك هناك معوقات لتطبيق هذه الرقمنة والتفعيل التام للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، تتمثل فيما يلي[30]:

* ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الإلكترونية والرقمنة.

*قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات.

*ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الرقمنة في المجال الاقتصادي وخاصة ما يخص المنصات الإلكترونية.

*مشكل الصيانة التقنية لبرامج الرقمنة والمنصات الإلكترونية.

* ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الرقمنة وبين مختلف الإدارات المرتبطة بقطاع الاستثمار.

*مقاومة التغير في المنظمات من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفاعلى مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي.

* طغيان البيروقراطية في الجانب الإداري وانخفاض مستوى الثقة بالحكومة ومعاملاتها من قبل المستثمرين خاصة الأجانب.

* الأمية الإلكترونية لدى العديد من الموظفين وحتى المستثمرين، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة والمنصات الإلكترونية.

*غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارة في ظل التحول للإدارة الإلكترونية.

* قلة عدد الموظفين الملمين بالمهارات الأساسية لاستخدام الحاسب الآلي وشبكة الانترنت.

من جانب آخر، يعد الأمن المعلوماتي من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الإدارة الإلكترونية والرقمنة في مجال الاستثمار، التي تستدعي حماية سرية المعلومات وسلامتها وكذلك ضمان بقائها سواء ما تعلق بالبيانات الخاصة بالجهاز الإداري أو ما تعلق بخصوصية المستثمرين وسريتهم أي حماية من كل اختراق وحذف وتدمير، والتهديدات المالية والمواقع المعادية والقرصنة... وعليه فإن عنصر الأمن والثقة في مجال المعلوماتية والاتصالات في الإدارة الإلكترونية من المسائل الجوهرية في نجاحها، حيث يجب على الحكومات أن تهتم بهذه المسائل.

إذن تعتبر المعوقات ذات الطبيعة الأمنية من أهم وأبرز العناصر والعوامل التي تعيق تطبيق الرقمنة، ذلك أن مسألة أمن المتعاملين مع الإدارة وكذا أمن الملفات والمعاملات الإدارية ذات أهمية بالغة كونها تتصل بالثقة العامة إن إيجابا أو سلبا. ولعل الهاجس الأكبر لدى المتعاملين والإدارة نفسها يكمن في حماية المعاملات الإدارية من ظاهرة الاختراق، وبالأخص عندما يمس البيانات الشخصية للمتعاملين، حيث وفي هذا الصدد يوجد من الباحثين من يذهب بعيدا إلى القول أن: "التعامل الإلكتروني يمكن الناس من معرفة خصوصيات الآخرين"[31].

2.5.2 نتائج تفعيل البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

على الرغم من تأخر تنصيب البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في الجزائر إلى 23 ديسمبر 2021، رغم أن قرار تحديد محتواها و كيفيات تسييرها كان في 17 نوفمبر 2013، إلا أنها خطت خطوة إيجابية في مجال المساهمة في تجسيد التوجه نحو التعاقد الإداري الإلكتروني وتحقيق التنمية الرقمية في مجال الاستثمار وقطاع الأعمال. ومن نتائج تفعيلها نجد:

– أصبحت البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية حتمية للتوجه نحو عصرنة الصفقات العمومية وتسهيل مختلف إجراءات إبرامها.

– من أهم خصائص البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية تكريس مبادئ المساواة والشفافية.

– التعاقد عبر البوابة الإلكترونية يوسع مجال المنافسة، وبالتالي الحصول على عروض كثيرة في ظرف زمني قصير.

– تسهيل إجراءات الإشهار وتسريع وتيرة الإجراءات والتدقيق في العمليات بواسطة برامج معدة لذلك وبالتالي الابتعاد عن تدخل العنصر البشري في هذه العمليات، وبالنتيجة القضاء على المحاباة والمحسوبية والرشوة ويتحقق بذلك المال العام.

– تحقيق الاتصال الرقمي بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل المتعاقد.
– التخفيف من حدة البيروقراطية وعدد الوثائق المتبادلة وتوفير الوقت.
– سهولة الوصول على المعلومات من خلال تقديم الخدمة في أي وقت وفي أي مكان.

كما أن إنشاء البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية أدى إلى تحقيق بعض مزايا الخدمة العمومية الالكترونية[32]:

1/تسريع الانجاز: إن الوقت الذي توفره أدوات الحكومة الإلكترونية على مستهلكي الخدمات العامة مثل المستثمرين لأبرز دليل على الفائدة العامة لهذا النمط من الإدارة الإلكترونية المعاصرة والمستحدثة للدخول في بوتقة وسرعة أداء الخدمات لا الانتظار.
2/ زيادة الإتقان: تمتاز الخدمات المقدمة إلكترونيا بالدقة والإتقان، نتيجة سهولة عمليات الرقابة المباشرة عليها، فكل خطوات التسجيل في المنصة الرقمية للمستثمر واضحة.

3/ تبسيط الإجراءات: حيث تعتبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية هي الأداة البديلة والفعالة للقضاء وامتصاص البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والروتين القاتل المستشري الذي كان يواجهه المستثمر ونعند التعامل مع مختلف الأجهزة المشرفة على عمليات الاستثمار، ورجال الأعمال في المشاركة في برامج التنمية الوطنية والتنمية المحلية.

4/ تحقيق الشفافية الحكومية: وذلك من خلال إتاحة المعلومات عن كافة الأنشطة الحكومية وإتاحة القوانين واللوائح الحكومية على شبكة الإنترنت وخاصة في مجال الاستثمار والصفقات العمومية، الأمر الذي يبعد الرشوة والتلاعب وسوء المعاملة ويبطل سلطة المكاتب لصالح سلطة الدولة، ويقضي على جميع أنماط الفساد المستحدثة.

5/ القضاء على التزاحم بالمصالح الحكومية: حيث يستطيع المستثمر والمقاول أن يحصل على خدماته والمشاركة في المزايدات والمناقصات دون التردد على المصالح الحكومة، والتزاحم أمامها أو داخلها، أو مجابهة البحث عن موقف للسيارات، أو مقعد للانتظار وذلك عن طريق الشبكة الإلكترونية.

الخاتمة:

بناء على كل ما سبق، توصلت هذه الدراسة إلى أن الأولويات الإستراتيجية لبرنامج الإدارة الإلكترونية في الجزائر صبت في نطاق بناء إدارة عمومية شفافة وفعالة وفي خدمة المواطنين وتعزيز سيادة القانون وتقريب الإدارة من المواطن. وتتمثل هذه الأولويات في إعادة الهيكلة الإدارية وفقا لسياسة معالجة الثغرات في الكفاءة المهنية للخدمة العمومية، وتحديث العدالة كأساس لسيادة القانون، وعصرنة الإدارة العمومية الجزائرية وتحسين الخدمة العمومية في المرفق العام. وتعميم مشروع الإدارة الالكترونية وصولا لتحقيق التنمية الرقمية والحكومة الإلكترونية والمدينة الذكية والانتشار الواسع لمختلف تطبيقات المنصات الإلكترونية.

كما توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تبنت العديد من المحاولات لتكريس وإحلال الرقمنة، ويعد مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 نموذجا نوعيا في التحول الرقمي في أوسع جوانبه، من خلالما تضمنه من مقاربات و ميكانيزمات تهدف إلى مواكبة مظاهر العصرنة الإدارية الحقيقية والرفع من جودة أداء الإدارات من خلال تدعيمها بالخدمات الرقمية والمنصات الإلكترونية، ويندرج مشروع الحكومة الالكترونية "الجزائر الإلكترونية 2013" ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات عموما.

هذا، ولقد عملت الدولة الجزائرية من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية ومختلف تطبيقات المنصات الإلكترونية على تقريب الإدارة من المواطن بما يؤدي حتما إلى تحسين الخدمة العمومية والقضاء على مظاهر الفساد الإداري وتحقيق أهداف التنمية الرقمية...

ومن خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن صياغة جملة من التوصيات التي من شأنها دعم آليات الإدارة الإلكترونية لتحقيق وتفعيل عمل المنصات الإلكترونية، نوردها على النحو التالي:

- ضرورة بذل جهود أكبر لتحقيق التنمية الرقمية في الإدارة الجزائرية ومحاولة تذليل مختلف العقبات التي تواجه عمل المنصات الإلكترونية.
- تدريب الموارد البشرية من أجل تحسين أدائها في مجال الرقمنة وتشغيل وتفعيل المنصات الإلكترونية.
- توفير البيئة اللازمة لتسهيل اعتماد الرقمنة على مختلف المستويات وفي كل القطاعات وخاصة مجالات الاستثمار والصفقات العمومية.

- مكافحة الأمية الإلكترونية لان الكثير من الموظفين والمستثمرين والمقاولين يجهلون استعمال جهاز الكمبيوتر وتوظيف تكنولوجيا المنصات الإلكترونية.

- إصدار القوانين التي تسهل تطبيق الإدارة الإلكترونية كتنظيم عملية التعاقد عبر الانترنت وتوثيق التوقيع الالكتروني، مع تجريم الأعمال التي من شانها الإخلال والتأثير على حسن سير الإدارة حتى تبعث الاطمئنان الثقة لدى الأشخاص الذين يستفيدون من خدماتها.

- ضرورة استحداث برنامج حكومي جديد شامل وضبطه بنظام قانوني متكامل يشمل برنامج التحول الالكتروني وتطبيقاته خاصة فيما يتعلق بترشيد الخدمة العمومية تحقيقا لأهداف التنمية الرقمية.

- تفعيل البوابة حكومية إلكترونية للخدمات العمومية التي أنشأت حديثا، ويتم من خلالها توضيح وتبسيط كافة الإجراءات الإدارية الإلكترونية.

هذا، وبالنسبة للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية حاولنا وضع بعض المقترحات التي من شأنها تدعيم توجه الدولة نحو الإدارة الإلكترونية وتجسيد الرقمنة في قطاع الصفقات العمومية، والمتمثلة في:

أ/ الحرص على التحيين الدائم والمستمر للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية بما يتلائم ويتوافق والتطور الحاصل والمستمر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ب/ العملعلى وضع برامج تكوين مستمرة لمختلف مستعملي البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية حرصا على الاستعمال الجيد لها وتجنبا لأي إشكالات ناجمة عن عدم معرفة التعامل مع البوابة.

ج/ العمل على التسريع في مباشرة تطبيق الإعلان وتبادل المعلومات في مجال الصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية، مما يساهم في تعزيز تطبيق مبدأ المساواة في معاملة المرشحين، بالإضافة إلى تجسيد الأمن المعلوماتي الخاص بحماية ومعالجة الملفات من الهجمات السيبرانية المحتملة.

كما بات من الضروري تبيان أن ثمة حقيقة يمكن إبرازها وهي أن الجهاز الإداري في الدول النامية لا يقوى على تحمل مسؤوليات ومهام التنمية الوطنية بأبعادها المختلفة وتنفيذ السياسة العامة بالكفاءة المطلوبة. وذلك إما لضعف هذا الجهاز وانخفاض كفاءته وإما لغياب الإرادة السياسية، أو لكلا الاعتبارين. والاقتناع بهذه الحقيقة يدفع إلى اقتناع آخر بأهمية وحتمية إصلاح هذا الجهاز والدفع بعجلة التنمية الوطنية من خلال التوجه الحقيقي للإدارة الالكترونية كأداة لتحقيق التنمية الرقمية والاعتماد على المنصات الإلكترونية، فالعالم الآن أمام " دولة المنصة".

الهوامش:

1 – بهلول سمية، محاضرات في مقياس الإدارة الإلكترونية، (محاضرات لطلبة الماستر1، تخصص الإدارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، السنة الجامعية 2017 – 2018)، ص ص 3– 4.

2 – محمد بن أعراب، "تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين مقتضيات الشفافية وتجويد الخدمة وإشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي " مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 19، ديسمبر 2014، ص 60.

3 – علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ط3، 2013)، ص135.

4 – ربيع نصيرة، محاضرات في الإدارة الإلكترونية، (محاضرات لطلبة ماستر1، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، السنة الجامعية 2019 – 2020) ص 6.

5 – بوزكري جيلالي، "الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية: واقع وآفاق"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2015– 2016) ص ص 58 – 60.

6 – حرفوش مداني، "التوجه نحو الإدارة الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية: واقع الإدارة العمومية الجزائرية نموذجا"، (مداخلة خلال الملتقى التكويني الأول حول الإدارة الإلكترونية والخدمة العمومية العلاقة والانعكاسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، بتاريخ 31 جانفي2023)، ص ص11 – 12.

7 – وردة خلاف، محاضرات مادة قانون الإدارة الإلكترونية، (محاضرات لطلبة ماستر1، تخصص إدارة وتسيير الجماعات المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، السنة الجامعية 2021 – 2022)، ص ص8 – 9.

8 – بليلي أسماء، "تقنيات الإدارة الإلكترونية في تحقيق المصلحة العامة "، (مداخلة في الملتقى الدولي الموسوم بـ :النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع– تحديات – آفاق، 26– 27 نوفمبر 2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة)،ص 8.

9 – إيمان بنت مصطفى عبد الله قمصاني، "أثر المنصات الإلكترونية على فاعلية التدريب في المنظمات العامة"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 05، العدد 03، سنة 2020، ص ص65 – 66.

10- Meyer Laurence, digital platforms: definition and strategic value, silo tips, California, usa, 2017, p 135.

11- Meyer Laurence, op, p137.

12– أسماء نوري، محمد عبود، محاضرات حول البوابات والمنصات الرقمية، المحاضرة 14،الجامعة المستنصرية،العراق، سنة 2021.

13 – حرفوش مداني، "التنمية الرقمية وآثارها على الاقتصاد الرقمي في الجزائر في ظل الفجوة الرقمية: المنصة الرقمية للاستثمار نموذجا"، مداخلة خلال الملتقى التكويني الثالث حول التنمية الرقمية والاقتصاد الرقمي المفهوم والأبعاد والرهانات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيجل، 21 مارس 2023، ص14.

14 – لعماري وليد، محاضرات في قانون الاستثمار، (موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر قانون الأعمال والسنة الثانية ماستر قانون عقاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1)، السنة الجامعية 2020/2019، صص 3-4.

15 – قانون رقم 22 -18 المتعلق بالاستثمار المؤرخ في 24 جويلية 2022، الجريدة الرسمية العدد 50، السنة التاسعة والخمسون بتاريخ 28 جويلية 2022.

16 – حرفوش مداني، الشامل في الاقتصاد، (مكتبة قصر الثقافة، الجزائر، 2000)، ص ص 78-79.

17 – أمقران راضية، "ضمانات الاستثمار في إطار القانون 22 – 18 "، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد السابع، العدد الأول، 2023، ص 3424.

18 – المادة 28 من المرسوم التنفيذي رقم 22-298 المؤرخ في 08 سبتمبر 2022 المحدد لتنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 60 الصادرة في 18 سبتمبر 2022.

19 – جليل مونية، إدارة البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وآفاق تحسين الخدمة العمومية، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد: 36، العدد: 01، 2022، ص65.

20 – الموقع الرسمي للبوابة الالكترونية للصفقات العمومية https://marches-publics.gov.dz، تم الاطلاع على الموقع يوم 22 / 05 / 2023 على الساعة 21:30.

21 – مركان محمد البشير، "البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الإدارة الإلكترونية وكأداة لتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية بين الإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين، ورقة بحثية ألقيت ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الخدمة العمومية في الجزائر، جامعة التكوين المتواصل، مستغانم، يومي 30/29 أكتوبر 2014، ص 13.

22 – سماعين بوغازي، "البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في الجزائر، متغيرات الواقع وآفاق المستقبل"، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، أدرار، المجلد 05، العدد01، جوان2021، ص 170.

23 – بهلول سمية، جرائم الفساد عبر الانترنت، (دار أوراس للنشر والتوزيع، القاهرة،2022)، ص ص 33 – 34.

24 – أقوجيل نبيلة، "دور البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في مواجهة جرائم الفساد"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد السادس، العدد الأول، 2022، ص ص 1090 – 1091.

25 – عمر قاضي، بوعلاقة نورة، " نزع الصفة المادية للصفقات العمومية على ضوء تفعيل البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية: دراسة مقارنة مع دول المغرب العربي"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص 206.

26 – المادتين 12 و15 من القرار الصادر بتاريخ 17 نوفمبر 2013 الذي يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية.

27 – بهلول سمية ، مرجع سابق ، ص ص 17 – 18.

28 – حرفوش مداني، نافذة على الإدارة الجزائرية، (مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1998)، ص 105.

29 – قاسم ميلود، "علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر: بين الأزمة ومحاولات الإصلاح"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 5، جوان 2011، ص ص 75– 79.

30– نورة سليمان فيسة، "دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الإدارة المحلية بالجزائر: دراسة حالة بلدية البليدة"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، المجلد 04، العدد 03، ديسمبر 2021، ص ص 562 – 563.

31– بشرى زلاسي، محاضرات في الإدارة الإلكترونية، (محاضرات مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر 1 حقوق تخصص دولة ومؤسسات، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة لونيسعلي البليدة 2، السنة الجامعية 2017 – 2018)، ص 51.

32– عبد المؤمن بن صغير، "إشكالية تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر: المعوقات – الآفاق "، (بحث مقدم للمركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا)، 05 أكتوبر 2016، اطلع عليه من خلال الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=38171، تاريخ الاطلاع 27/ 04/ 2023.